

**مرسوم رقم (٥٢) لسنة ٢٠١٦**  
**بالتصديق على اتفاقية للتعاون في المجال القانوني**  
**بين حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية كينيا**

---

**نحن تميم بن حمد آل ثاني** أمير دولة قطر ،

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى وثيقة التصديق الصادرة في السادس من شهر شعبان عام ١٤٣٦ هجرية ،  
الموافق للرابع والعشرين من شهر مايو عام ٢٠١٥ ميلادية .

وعلى اقتراح وزير الخارجية ،

وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

**مادة (١)**

صُودق على اتفاقية للتعاون في المجال القانوني بين حكومة دولة قطر  
وحكومة جمهورية كينيا ، الموقعه بمدينة الدوحة بتاريخ ٢٣/٤/٢٠١٤ ، المرفق  
نصها بهذا المرسوم ، وتكون لها قوة القانون ، وفقاً للمادة (٦٨) من الدستور .

## مادة (٢)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا المرسوم .  
ويُعمل به من تاريخ صدوره . ويُنشر في الجريدة الرسمية .

**تميم بن حمد آل ثاني**  
**أمير دولة قطر**

صدر في الديوان الأميري بتاريخ: ٢٧ / ٢ / ١٤٣٨ هـ  
الموافق: ٢٧ / ١١ / ٢٠١٦ م

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## اتفاقية للتعاون في المجال القانوني

بين

### حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية كينيا

إن حكومة دولة قطر،  
وحكومة جمهورية كينيا،  
والمشار إليهما فيما بعد بـ "الطرفان"،  
إيماناً منهما بضرورة تعزيز التعاون المشترك بين البلدين في مختلف المجالات،  
وإدراكاً منهما لأهمية توسيع التعاون ليشمل المجال القانوني،  
ورغبةً منهما في تقوية أواصر التفاهم المشترك،  
ورغبةً منهما في تبادل التجارب والمعلومات والخبرات وتنظيم الندوات العلمية التدريبية ذات  
الصلة بالشؤون القانونية،  
قد اتفقتا على ما يلي:

#### مادة (1)

يتبادل الطرفان خبراتهما وتجاربهما في مجال عمل وزارتهما المسؤولتين عن العدل، وذلك  
بهدف تعزيز مستوى الأداء، كما يتبادل الطرفان التشريعات الصادرة في كلا البلدين.

#### مادة (2)

يُشجع الطرفان عقد وتنظيم الندوات والمؤتمرات والدورات المشتركة حول مختلف  
القضايا والمسائل المتعلقة بالقانون وتطبيقاته، ويتبادلان الدعوات المتعلقة بالندوات  
والمؤتمرات العلمية التي يعتزم كل منهما تنظيمها.  
وكذلك يخبر كل من الطرفين الطرف الآخر بأهم النتائج والتوصيات التي تصدر عن تلك  
المؤتمرات والندوات.

### مادة (3)

يتبادل الطرفان ، وبصفة منتظمة التشريعات و النشرات والمجلات القانونية والمنشورات والبحوث ذات الصلة بالتشريعات الصادرة لديهما ، وخاصة فيما يتصل بتطوير إدارات وزارتي العدل لدى البلدين.

### مادة (4)

يتبادل الطرفان الوفود والزيارات للوقوف على الإجراءات الداخلية والنشاطات لإدارات وزارتي العدل لدى البلدين .

### مادة (5)

يتبادل الطرفان الخبرات والخبراء في مجال نظم المعلومات الوطنية لوزارتي العدل لديهما .

### مادة (6)

يهدف تسهيل تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية، يقوم الطرفان بتشكيل لجنة تنسيق مشتركة والتي ستقوم بإنشاء برنامج للتعاون لكل سنة واضحة في الاعتبار الإمكانيات المالية لكلا الطرفين .

### مادة (7)

مالم يتفق الطرفان على خلاف ذلك ، يجب على كل طرف تحمل نفقاته الخاصة و المتعلقة بتنفيذ هذه الاتفاقية ، وتشمل مصاريف المواصلات والأقامة لموفديهما وخبرائهما .

### مادة (8)

لا تغل أحكام هذه الاتفاقية بتنفيذ الالتزامات الدولية المنصوص عليها في المعاهدات الدولية التي يكون أي من الطرفين طرفاً فيها.

### مادة (9)

أي خلاف قد ينشأ بين الطرفين حول تطبيق أو /و تفسير أحكام هذه الاتفاقية ، تتم تسويته عن طريق التفاوض والتشاور فيما بين الطرفين.

### مادة (10)

يجوز تعديل أحكام هذه الاتفاقية أو أي نص من نصوصها باتفاق الطرفين كتابةً، وفقاً لذات الإجراءات المنصوص عليها في المادة (11) من هذه الاتفاقية.

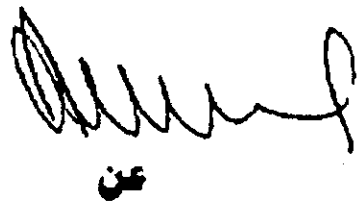
### مادة (11)

تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ إخطار الطرفين أحدهما للآخر خطياً، وعبر القنوات الدبلوماسية، عن إتمام الإجراءات القانونية الداخلية اللازمة لذلك، ويكون التاريخ الفعلي لدخول الاتفاقية حيز النفاذ هو تاريخ استلام آخر إخطار صادر عن أحد الطرفين ، وتظل سارية المفعول لمدة (5) خمسة سنوات، وتجدد تلقائياً لمدد أخرى مماثلة، ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابةً برغبته في إنهائها، وذلك قبل (6) ستة أشهر على الأقل من تاريخ إنهائها أو انتهاء مدتها عبر القنوات الدبلوماسية .

ولا يؤثر إنهاء أو انتهاء هذه الاتفاقية على البرامج والمشروعات القائمة وذلك لحين استكمالها، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

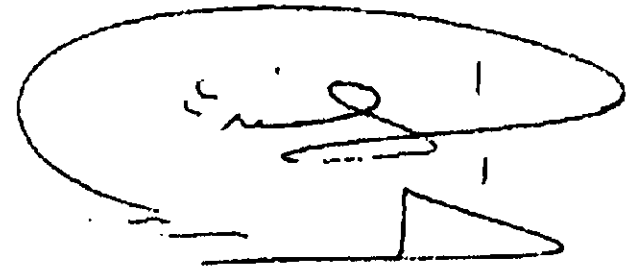
وإشهاداً على ما تقدم ، قام المفوضان أدناه والمخولان من قبل حكومتيهما بالتوقيع على هذه الاتفاقية .

حررت في مدينة ~~البحرين~~ بتاريخ 23/12/2014. / 4/1/2014 ميلادية، من نسختين أصليتين بكل من اللغتين العربية والإنجليزية، ولكل منها ذات الحجية.



عن

حكومة جمهورية كينيا



عن

حكومة دولة قطر

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



**Agreement for Cooperation in the Legal Field  
Between  
The Government of the State of Qatar  
And  
The Government of the Republic of Kenya**

The Government of the State of Qatar and the Government of the Republic of Kenya (hereinafter referred to as the "parties"),  
**Believing** in the necessity of enhancing the domains of mutual cooperation between the two countries on different areas,  
**Realizing** the importance of broadening the aspects of cooperation to include the legal field,  
**Desirous** of strengthening the links of mutual understanding,  
**Desirous** of exchanging experiences, information and expertise, and organizing training symposium related to legal affairs,  
Have agreed as follows:

**Article 1**

The parties will exchange their experiences and expertise with the aim of enhancing performance of the ministry of justice of the two countries.

**Article 2**

The parties will encourage the holding and the organization of symposium, conferences and joint courses on different issues and matters related to law and its applications, and exchange invitations for the symposiums and conferences that each party intends to organize. Each party will also inform the other party of the most important conclusions, and recommendations reached by such conferences and symposiums.

### **Article 3**

The parties regularly exchange legislation, bulletins, legal magazines, publications and research to the legislation of the parties, especially those relating to developing the departments of the ministries of justice of the two countries.

### **Article 4**

The parties will exchange delegation and visits to familiarize themselves with the regulations and activities of the departments of the ministries of justice of the two countries.

### **Article 5**

The parties will exchange expertise and experts in the sphere of national information systems of their two ministries of justice.

### **Article 6**

To facilitate the implementation of the provisions of this agreement, the parties will establish a joint coordination committee which will create a program for cooperation for each year, taking into account the financial capabilities parties.

### **Article 7**

Unless otherwise agreed, each party shall bear its own expenses relating to the implementation of this agreement, including travel and accommodation costs for its delegation and experts.

### **Article 8**

The provision of this agreement will not prejudice the performance of international obligations provided for in international treaties to which one of the parties is a party to.

### **Article 9**

Any disputes that may arise between the parties on the application and or interpretation of the provisions of this agreement shall be resolved by means of negotiations and consultation between the parties.

**Article 10**

The provision of this agreement or any text of the scripts may be amended by written agreement of the parties, in accordance with the same procedures stipulated in article (11) of this agreement.

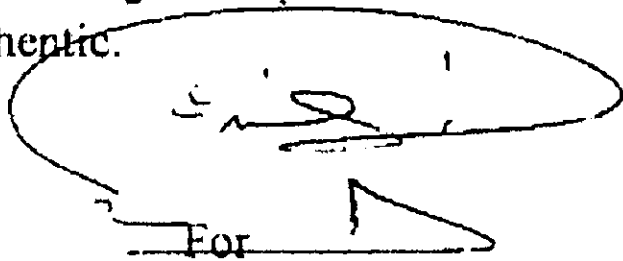
**Article 11**

This agreement shall enter into force with effect from the date of notification of the parties to each other in writing, through diplomatic channels, of the completion of internal legal procedures necessary to do so, and the effective date to enter this agreement into force shall be the date of receipt of the last notification issued by either party. The agreement shall remain in force for a period of (5) five years and shall automatically be renewed for another similar periods, unless either party notifies the other party in writing of its desire to terminate the agreement, at least before at least (6) six months prior to the date of termination or expiration, through diplomatic channels.

The termination or expiration of this agreement shall not affect the existing programs and projects until completed, unless the contracting parties agree otherwise.

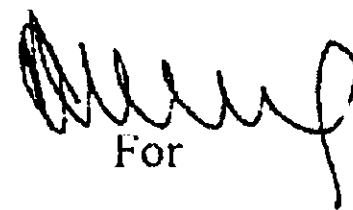
In witness of the aforementioned the undersigned signatories, authorized by their respective governments, have signed this agreement.

This agreement is done and signed in the city of ..... On .....2014 in two original copies in Arabic and English languages, both texts being equally authentic.



For

**The Government of  
The State of Qatar**



For

**The Government of  
The Republic of Kenya**